URUK FOR HUMANITIES 2026;19:249–258

RESEARCH ARTICLE

Spatial characteristics and their impact on the efficiency of the work of the criminal crime control divisions in the city of Najaf

[a*]Hayder Atiyah Abd [b*]Ghanim Sahib Abd
University of Kufa / faculty of Arts

ABSTRACT

The importance of research in understanding and evaluating the work of criminal investigation departments from a geographical perspective is highlighted, as they are responsible for the lives and property of members of society. Most criminal investigation departments in the city of Najaf suffer from several obstacles that hinder their work, contributing to high crime rates This has negative effects on the social reality. Hence, this research, entitled 'Spatial characteristics and their impact on the efficiency of criminal investigation departments in the city of Najaf,' uses a descriptive analytical approach. The subject was studied by clarifying the geographical distribution of the crime prevention units and evaluating their performance using several variables. The research aims to clarify the most important spatial characteristics that hinder their performance in the city. The research concluded with several conclusions, the most important of which is identifying areas of weakness due to their random distribution, as the work area and population density were not taken into account. Therefore, the research came up with several proposals, including the need to increase the number of police officers and mechanisms used in security operations, increase the number of crime-fighting divisions, and redistribute them geographically according to the urban planning criteria of the Ministry of Construction and Housing

KEYWORDS: Spatial characteristics , control divisions , the criminal crime, city of Najaf

مقالة بحثية

الخصائص المكانية و أثرها بكفاءة عمل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف

[1]حيدرعطية عبد [2]غانم صاحب عبد
جامعة الكوفة / كلية الآداب – العراق

الملخص:

تبرز أهمية البحث في معرفة وتقييم عمل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية من وجهة نظر جغرافية، بوصفها الجهة المسؤولة عن حياة أفراد المجتمع وممتلكاتهم، إذ تعاني أغلب شُعب مكافحة الجرائم في مدينة النجف من عدة معوقات تؤثر في إعاقة عملها مما يسهم بارتفاع معدلات الجرائم ، وهذا مما يسبب تأثيرات سلبية في واقعها الاجتماعي ، ومن هنا جاء هذا البحث بعنوان (الخصائص المكانية و أثرها بكفاءة عمل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف) وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، اذ تم دراسة الموضوع من خلال إيضاح التوزيع الجغرافي لشُعب المكافحة وتقييم أداءها باعتماد عدة متغيرات ، ويهدف البحث إلى إيضاح اهم الخصائص المكانية التي تعيق أدائها عملها في المدينة ، وخلص البحث إلى عدة استنتاجات أهمها(تحديد مناطق الضعف، بسبب توزيعها بصورة عشوائية إذ لم يتم مراعاة مساحة العمل والكثافة السكانية ، لذا جاء بالبحث عدة مقترحات منها ضرورة زيادة اعداد عناصر الشرطة والأليات المستخدمة في عمليات فرض الامن ، وزيادة عدد شُعب مكافحة الجرائم وإعادة توزيعها جغرافياً حسب معايير التخطيط الحضري لوزارة الاعمار والإسكان.

الكلمات المفتاحية: الخصائص المكانية، شعب المكافحة، الجرائم الجنائية، مدينة النجف

Received 7/8/ 2025; accepted 22/9/ 2025. Available online 4/1/2026
* Corresponding author.
E-mail addresses: haydera.alqarawee@uokufa.edu.iq **ghanimach.allabi@uokufa.edu.iq**
https://doi.org/xx.xxxx/2572-5440.1019
2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمة

تهتم الجغرافية بالتنظيم المكاني للظواهر وتفسير تغيراتها على سطح الأرض، وتهدف الى توضيح المتغيرات الجغرافية التي تؤثر بشكل مباشر على معدلات حدوث هذه الظواهر، وبما ان الجريمة ظاهرة إنسانية تتأثر بمتغيرات مكانية مختلفة (اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية ونفسية) فمن الضروري توضيح التنظيم المكاني لبعض هذه المتغيرات، بما في ذلك مجالات عمل المؤسسات الأمنية المختصة بمكافحة العمل الاجرامي.

إن الشرطة هي السلطة الأساسية المسؤولة عن حفظ الأمن الداخلي في الدولة، وتشمل مهمتها حماية المجتمع، وصيانة الممتلكات العامة والخاصة، وتطبيق القانون، والسيطرة على الجريمة ومنعها، وهذه المسؤولية تجعلها على تماس وثيق بالحياة اليومية لأفراد المجتمع، وخاصة في المناطق الحضرية، وبالتالي، فإن التعاون بين الأجهزة الأمنية المختلفة ضروري لمعالجة أنواع مختلفة من الجريمة وفقًا لاختصاصاتها، بما في ذلك شُعب مكافحة الجرائم الجنائية، والتي غالبًا ما تتعامل مع الجرائم غير المكتشفة، لذلك سيقيم هذا البحث أداء شُعب مكافحة الجرائم الجنائية ضمن إطار عملها في مدينة النجف وتحديد اهم المعوقات المكانية التي تؤثر على عملها.

مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث على التساؤل الآتي: ما هي المعوقات المكانية لعمل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف؟ وهل تؤثر هذه المعوقات على كفاءة عملها مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الجريمة؟

فرضيات البحث:

يرتكز البحث على فرضية مفادها أن شُعب مكافحة الجرائم الجنائية تواجه العديد من المعوقات، وخاصة تلك المتعلقة بتوزيعها الجغرافي، والذي يُعد غير منتظم(عشوائياً) اذ لا يأخذ بنظر الاعتبار منطقة عملها وإجمالي عدد السكان الذين تغطيهم خدماتها الأمنية، فضلاً عن قلة عدد الأفراد والدوريات العاملة داخل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية في منطقة البحث .

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على العلاقات المكانية المرتبطة بموضوع البحث، مستخدماً أساليب التحليل الكمي، ومدعماً ذلك بالبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المؤسسات ذات العلاقة والدراسات الميدانية، مستخدماً الجداول الإحصائية والخرائط التوضيحية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم كفاءة عمل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية ضمن الحيز المكاني لمدينة النجف وإبراز المحددات المكانية الرئيسية التي تعيق أدائها الشامل، ويسعى إلى اقتراح حلول جغرافية تساعد في خفض معدلات الجريمة في النجف.

أهمية البحث:

وتكمن الأهمية العلمية للبحث في مساهمته في فهم عمليات الأجهزة الأمنية وتوضيح علاقتها بالمتغيرات المكانية التي تسهل تركيز وانتشار الجريمة ضمن منطقة البحث، وهذا الفهم يساعد متخذي القرار في اتخاذ القرارات المناسبة للحفاظ على سلامة المجتمع.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تتحدد الحدود المكانية للبحث ضمن مدينة النجف التي تقع في محافظة النجف ضمن إقليم الفرات الأوسط وسط العراق، ويتحدد الموقع الفلكي لمنطقة البحث بين دائرتي ("5. ´56 .31° .5" ´7 .32°) شمالاً وبين خطي الطول ("5. ´16 .44° .5" ´25 .44°) شرقاً، وحسب التصنيف الإداري تُعد المدينة المنطقة الحضرية الرئيسة والمركز الإداري لمحافظة النجف وتضم (57) حي ومنطقة سكنية، وهي تمثل المجال الوظيفي لعمل الدوائر الأمنية، كما هو موضح في الخريطة (1)، وتمتد الحدود الزمانية للبحث للمدة من عام (2003- 2024).

خريطة (1) الموقع الفلكي والإداري لمدينة النجف

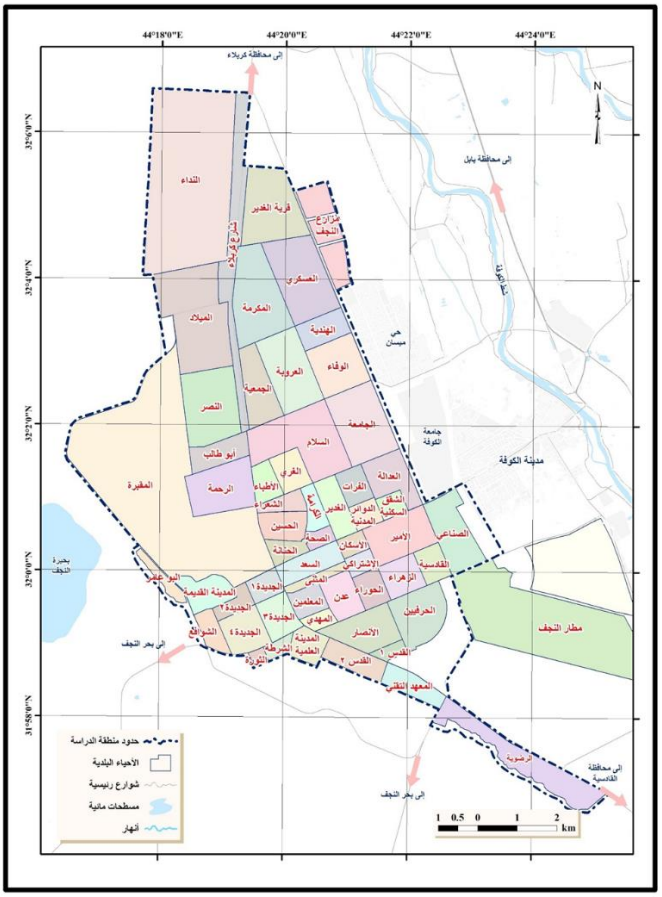

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد مديرية التخطيط العمراني في النجف الأشرف، المخطط الأساس لمدينة النجف عام (2015)

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي لشُعب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف

تُعد الخدمات الأمنية من اهم الخدمات المجتمعية، اذ تقع مسؤولية هذه الخدمات على الدولة لكونها المسؤولة عن المصالح العامة والخاصة للأفراد والمجتمع، التي توفرها المؤسسات الأمنية مهمتها الأساسية هي توفر الاستقرار الأمني للمجتمع [1، ص23] . وتمثل دراسة توزيع الخدمات الأمنية أهمية كبيرة، فهي لا تقل أهمية عن دراسة الخدمات الأخرى مثل الصحية، التعليمية، والترفيهية. اذ يتأثر توزيع الخدمات الأمنية بشكل كبير بالعلاقات المكانية المرتبطة ببعضها البعض، أو حتى بالعوامل البشرية التي تُعتبر نتاجًا لتلك العلاقات، يمكن معرفة وجود هذه العلاقة من عدمها من خلال تحليل التوزيع المكاني للخدمات الأمنية، ومقارنته بارتباطها بتلك العوامل، ومن ثم، يُمكن تقييم تأثير ذلك على الخدمات الأمنية في المدينة [2، ص79] .

يبلغ عدد شُعب مكافحة الجرائم الجنائية العاملة ضمن الحدود الإدارية لمدينة النجف (5) شُعب، موزعة جغرافياً على محورين الشمالي والجنوبي تعمل على تقديم الخدمات الأمنية لسكان الأحياء والمناطق السكنية في منطقة البحث والبالغ عددها(57) حي ومنطقة سكنية وكما هو موضح بالجدول (1) إذ يُلاحظ من التوزيع الجغرافي أن عدد شُعب مكافحة الجرائم المتواجدة في المحور الشمالي من المدينة يبلغ (3) ويشمل نطاق عملها (31) حي ومنطقة سكنية، موزعة بين شُعب (الوفاء، الكرار، والسلام) اذ بلغت (7، 16، 8) حي ومنطقة سكنية على التوالي شكلت نسبة مقدارها (54.4%) من اجمالي عدد الاحياء في المدينة، فيما بلغ عددها في المحور الجنوبي (2) شعبتي (الغري، المهدي) لمكافحة الجرائم تعمل على تقديم الخدمات الأمنية الى (26) حي ومنطقة سكنية بلغت نسبتها من اجمالي عدد الاحياء (45.6%) كما هو موضح بالخريطة (2).

جدول (1) التوزيع الجغرافي لمجال عمل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية ف مدينة النجف للمدة (2003-2024)

ت	المحور الشمالي			المحور الجنوبي	
	شعبة الوفاء	شعبة الكرار	شعبة السلام	شعبة الغري	شعبة المهدي
1	العسكري	الرحمة	النصر	الامير	القدس 2
2	العروبة	ابو طالب	المهندسين	القادسية	الشوافع
3	المكرمة	العدالة	الميلاد	الصناعي	دور المعهد
4	الجمعية	الحسين	الفاو	الزهراء	الجديدة 3
5	الهندية	الصحة	النداء	السعد	مركز المدينة
6	قرية الغدير	الشعراء	المجمعات السكنية	الاسكان	الجديدة 4
7	الوفاء	الغدير	المزارع	عدن	الجديدة1
8		الفرات	المقبرة	المعلمين	الجديدة 2
9		المركز المدني		الاشتراكي	الشرطة
10		الشقق السكنية		الحوراء	الثورة
11		الكرامة		المثنى	النور
12		الحنانة		الانصار	
13		السلام		القدس1	
14		الجامعة		الحرفيين	
15		الغري		الامام المهدي	
16		النفط			

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على العمل الميداني

1 -أولاً: الخصائص المكانية المؤثر بكفاءة عمل شُعب مكافحة الجرائم

تلعب الخصائص المكانية دوراً حاسماً في توجيه عمل المراكز الأمنية، خصوصاً في المدن ذات الطابع الديني والعمراني، اذ ترتبط معدلات الجريمة وتوزيعها ارتباطاً وثيقاً بالبنية الحضرية، وطبيعة الأحياء السكنية، وكثافة السكان، وأنماط استخدام الأرض، تشير الدراسات الجغرافية الجنائية إلى أن الأنماط المكانية تؤثر على كل من وقوع الجريمة وكفاءة استجابة الأجهزة الأمنية، فالأحياء المكتظة بالسكان ومناطق أطراف المدن غير المخططة، تمثل بيئات محفزة لانتشار النشاطات الإجرامية، بسبب ضعف الخدمات وقلة الموارد الأمنية، لذا سوف يتم إيضاح التأثير كل من سعة المساحة وعدد السكان باعتبارهما من اهم الخصائص الجغرافية التي تؤثر فيه عمل شعبة مكافحة الجرائم الجنائية في النجف الأشراف [3،ص45].

خريطة(2) التوزيع المكاني لمجال عمل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية الفعلي ونطاق عملها حسب المعايير التخطيطية في مدينة النجف للمدة (2003-2024)

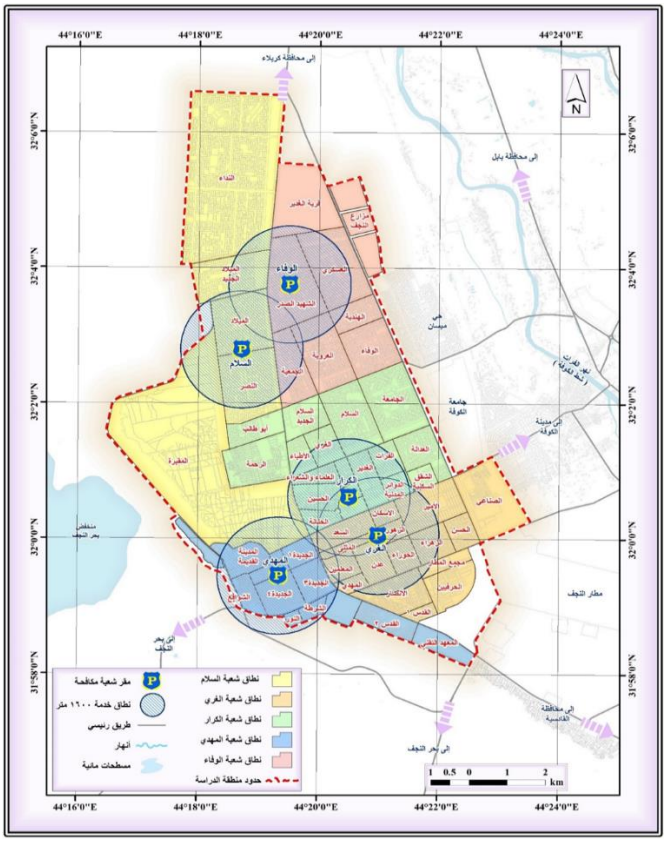

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (1)

1-أولاً (أ): سعة المساحة: يؤثر اتساع المساحة في نطاق تأثير الخدمة للمراكز الأمنية في المدن، اذ حددت وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والإشغال العامة العراقية معيار المسافة المقطوعة لمراكز الشرطة بـ(1600م) لنصف القطر المنطقة المخدومة، بمعنى أن يقع مركز الشرطة في دائرة حيزها المكاني يمثل نصف قطرها (1,6) كم[4]

وبهذا تكون المراكز الأمنية تعمل حسب الضوابط والمعايير مما يزيد من كفاءتها وهذا ينعكس بصورة إيجابية في أداء وظيفتها الأمنية والسيطرة على المناطق المخدومة مما يساعد على الحد من انتشار الجرائم والسيطرة عليها، كما يؤثر أتساع المساحة في تحديد عدد العناصر الأمنية المطلوبة لغرض فرض السيطرة الكاملة على المكان وهذا يشير الى وجود علاقة طردية بينها، اي أن كلما اتسعت المساحة كان ذلك مدعاة لزيادة أعداد قوى الأمن[5، ص65] ، ولسعة المساحة الجغرافية تأثير كبير في أداء وكفاءة عمل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية في الحيز المكاني الذي تتوزع عليه في مدينة النجف، إذ بلغ أجمالي مساحة الاحياء في المحور الشمالي (6029) هكتار اذ شكلت نسبة مقدارها (75.8%) هكتار من أجمالي مساحة الأحياء والمناطق السكنية في المدينة، فيما بلغ أجمالي عدد المنتسبين في مكاتب مكافحة الجرائم (255) منتسب وهذا يعني ان (0,042) منتسب/هكتار.

في حين بلغ أجمالي مساحة الأحياء السكنية في المحور الجنوبي حوالي (1928) هكتار اذ شكلت نسبة مقدارها (24,2%) هكتار من أجمالي مساحة الأحياء في منطقة البحث، فيما بلغ أجمالي عدد المنتسبين من القوى الأمنية العاملة في مكتب الغري (139) منتسب اي أن (0,072) شرطي/هكتار.

وهذا يشير الى انخفاض التواجد الأمني في العديد من أجزاء الاحياء والمناطق السكنية في المحور الشمالي والجنوبي، وهذا يعني أن هناك العديد من المناطق في كلا المحورين من المدينة لم يتم خدمتها أو عدم وصول الخدمات الأمنية لها، وهذا يعد أحد الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات الجريمة في تلك المناطق لعدم شمولها بالخدمات الأمنية، جراء النقص في أعداد المنتسبين قياساً بالمساحة المخدومة، إذ ان زيادة عدد منتسبي الشرطة يعني وجود رجال الأمن في كل مكان

وزمان وهذا يعزز السيطرة والاستقرار الامني في المدينة.

1- أولاً (ب): السكان: يُعد مؤشر أعداد السكان أحد أبرز المؤشرات التي يعتمد عليها في عملية توزيع المراكز الأمنية وعناصر الشرطة، أذ يرى العديد من الباحثين وخبراء العمل الشرطي أن عملية توزيع القوى البشرية الأمنية يجب إن تكون متوافق مع التوزيع السكاني، ولاسيما في الأحياء السكنية التي تختلف بسماتها ومواقعها لذا يتطلب من صانعي القرار الأمني وضع سياسة للشرطة في المناطق الحضرية التي تتميز بارتفاع الكثافات السكانية، إذ يعدها العديد من الباحثين لكونها تلعب دوراً هاما ومتميزاً في عملية توزيع وتباين اعداد عناصر الشرطة، بالنسبة لعدد السكان إذ لا يوجد عدد محدد وانما الأمر نسبي يختلف من منطقة لأخرى[6، ص66-68].

وبالنظر للجدول (2) يُلاحظ أن أجمالي عدد السكان في الأحياء والمناطق السكنية ضمن المحور الشمالي من المدينة بلغ (617329) نسمة اذ شكلت نسبة مقدارها (69,5%) نسمة من أجمالي سكان مدينة النجف وبقسمته على أجمالي عدد عناصر الشرطة العاملين في شُعب مكافحة الجرائم في نفس المحور البالغ عددهم (255) منتسب يكون (4,2) منسب لكل (الف) نسمة من السكان، وهذا التباين أنما يشير الى انخفاض المواد البشرية الأمنية الأمر الذي ينعكس سلباً على الانتشار والسيطرة الأمنية ولاسيما أن أغلب الأحياء تتصف بأنها ذات كثافات سكانية مرتفعة، مثل حي (العسكري، الوفاء، العروبة، الشعراء) ، في حين بلغ أجمالي أعداد السكان في الأحياء والمناطق السكنية ضمن المحور الجنوبي من المدينة (270531) نسمة وشكلت نسبة مقدارها (30,5%) نسمة من أجمالي سكان المدينة، فيما بلغ أجمالي عدد أفراد الشرطة العاملين في شُعب مكافحة الجرائم الجنائية (139) منتسب اي أن (1,9) شرطي لكل (الف) نسمة وهذا يشير الى أن انخفاض أعداد قوات القوى الأمنية العاملة في المراكز الأمنية ضمن هذا المحور، وبالتالي يُعد هذا العامل من الأسباب الرئيسة ارتفاع معدلات الجريمة في بعض المناطق ولاسيما ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل حي (الانصار، جديدة4، جديدة3، جديدة1، الشرطة)

جدول (2) أجمالي الجرائم والمنتسبين والدوريات العاملة في مكاتب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف للمدة (2003-2024)

المحاور	اسم الشعبة	عدد الجرائم	عدد الاحياء	المساحة هكتار	عدد السكان	عدد المنتسبين	عدد الدوريات
المحور الشمالي	الوفاء	6323	8	1317	277657	107	8
	الكرار	7355	16	1585	153459	81	5
	السلام	1485	7	3127	186213	67	5
	المجموع	15163	31	6029	617329	255	18
المحور الجنوبي	الغري	6504	15	1303	158748	73	7
	المهدي	1363	11	625	111783	66	6
	المجموع	7867	26	1928	270531	139	13

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على (*) العمل الميداني (*) استخدام معادلة نمو السكان (*) استخدام برنامج (GIS) لحساب مساحة الأحياء السكنية من خلال الصور الفضائية وخرائط مديرية التسجيل العقاري في محافظة النجف الاشرف.

ومن خلال مما تقدم يُلاحظ هناك عدة حقائق أهمها أن التوزيع الجغرافي لعدد شُعب مكافحة الجرائم الجنائية العاملة ضمن الحدود الإدارية لمدينة النجف في المحور الشمالي والجنوبي جاء متبايناً قليلاً من حيث عددها وأجمالي الأحياء والمناطق السكنية التي تقع ضمن مجال عمل تلك الشعب، وهذا اثر في تباين اعداد عناصر الشرطة العاملة فيها في كلا المحورين من المدينة فضلاً عن تباين سعة المساحة الجغرافية المخدومة التي توزع عليها تلك الدوائر الامنية، إذ بلغت نسبة أجمالي مساحة الأحياء السكنية في كلا المحور الشمالي والجنوبي حوالي(75,8%، 24,2%)على التوالي من أجمالي مساحة الأحياء والمناطق السكنية في المدينة، في حين بلغت نسبة

أجمالي سكان تلك الأحياء في كلا المحورين (69,5%، 30,5%) على التوالي من أجمالي سكان مدينة النجف خلال مدة البحث، وهذا يشير الى أن التوزيع الجغرافي لشُعب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف موزعة بصورة عشوائية لم يتم مراعاة مؤشرات المساحة والتوزيع السكانية لذلك أدى هذا التوزيع الغير منتظم على ارتفاع معدلات الجريمة في المدينة خلال مدة البحث .

المطلب الثاني: تقييم كفاءة عمل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف.

تقوم المؤسسات الامنية بدور محوري في تحقيق الأمن القومي، اذ تتضمن مسؤولياتها الأساسية حفظ المجتمع وحماية الممتلكات العامة والخاصة، وتطبيق التشريعات والحد من الجريمة ومكافحتها، وتُمثل الأجهزة الأمنية الخط الدفاعي الأول للدولة في عملية بسط الأمن الداخلي، ولا سيما داخل المراكز الحضرية التي تتميز بارتفاع الكثافة السكانية والعمرانية وتنوع أنماط استخدام الأراضي، فضلاً عن ازدياد حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتنافسية [7،ص183].

كما من الضروري أن يتسق انتشار المراكز الأمنية مع الخصائص الجغرافية للمنطقة المستهدفة بتقييم أداء وكفاءة مؤسساتها الأمنية، فتحقيق التوزيع المكاني الأمثل للمؤسسات الامنية وعناصر قوى الأمن الداخلي يمثل عاملاً حاسماً في توفير الحماية وضمان الأمن للسكان والممتلكات العامة والخاصة، وتستلزم عملية التوزيع هذه فهمًا دقيقًا للواقع الجغرافي لمنطقة عمليات المراكز الأمنية، وذلك بهدف تحديد المواقع الأكثر فعالية وتلبية الاحتياجات الإضافية من الوحدات الأمنية الثابتة والمتحركة [8 ، ص16-25]. وفيما يخص هذه الفقرة لذلك سيتم تقييم كفاءة عمل مكافحة الجرائم الجنائية، وذلك بوصفها من أهم الاجهزة الأمنية المختصة بمتابعة ومكافحة الجرائم الجنائية غير المكتشفة ضمن الحدود الإدارية المدينة النجف.

يمثل مفهوم الكفاءة أحد الركائز الأساسية في تقويم أداء الخدمات المجتمعية المختلفة، وتُعرّف الكفاءة بأنها المقدرة على بلوغ الغايات المحددة بأدنى حد ممكن من الاستهلاك للموارد والجهد والتكاليف، وذلك من خلال تبني أنجع السبل والوسائل ذات المردودية الاقتصادية العالية، وعلى مستوى المنظمات [9، ص45]، تنصرف الكفاءة الوظيفية إلى مدى استطاعة المؤسسة إنجاز مهامها بكيفية تُفضي إلى إحداث حالة من الارتياح لدى الفرد أو الجماعة المستفيدة من خدماتها، حيث تتناسب درجة الرضا طرديًا مع مستوى الكفاءة الوظيفية المتحقق. في المقابل، تعنى الكفاءة المكانية بالتنظيم الجغرافي الأمثل للخدمات، بهدف تسهيل الوصول إليها بأقل قدر من العناء والتكاليف وفي أقل حيز زمني ممكن [10،ص102].

يبلغ عدد شُعب مكافحة الجرائم الجنائية العاملة ضمن الحدود الإدارية لمدينة النجف (5) شُعب موزعة على النحو الاتي شعبة (الوفاء، الكرار، السلام) في المحور الشمالي، ويبلغ أجمالي عدد الجرائم المسجلة فيها من عام (2003-2024) (15163) جريمة وشكلت نسبة مقدارها (65,8%) من أجمالي الجرائم المسجلة في شُعب مكافحة الجرائم الجنائية في المدينة، وشعبتي (الغري، المهدي) في المحور الجنوبي، اذ بلغ أجمالي الجرائم المسجلة فيهما (7867) جريمة وبنسبة بلغ مقدارها (34,2%) من أجمالي الجرائم المسجلة في المدينة.

ومن خلال مجموعة من المعايير يمكن تقييم كفاءة عمل شُعب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف ومن بين تلك المعايير ما ذُكر سابقاً هو معيار المسافة المقطوعة لمراكز الشرطة بـ(1600م) لنصف القطر المنطقة المخدومة فمن خلال جدول (3) والخريطة (2) يلاحظ وجود تباينات مكانية واضحة بين الشُعب فيما يتعلق بالمساحات المخدومة فعلياً وبين مجموع المساحات حسب المعيار، فاذا اعتمدنا المعايير التخطيطية في عملية التوزيع يلاحظ فهناك مناطق تداخل حسب نطاق عمل شُعب مكافحة الجرائم كافة، وعدم شمول عدد عن الاحياء والمناطق السكنية بالخدمات الأمنية، وهذا يشير الى ان كافة شُعب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف وزعت جغرافياً بشكل عشوائي ولم يراعى في عملية توزيعها المعيار الذي حددته وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والإشغال العامة العراقية، والذي يضمن في حالة الاخذ به كفاءة العمل وسيطرة الأجهزة الأمنية على مناطق خدماتها، مما يؤدي الى الحد من

انتشار الجريمة ومكافحة المجرمين من خلال التغطية الأمنية المكانية وسهولة الوصول لمكان الحدث الاجرامي بالوقت المناسب.

جدول (3) اجمالي مساحة المناطق المخدومة فعليا وحسب المعيار ومساحة العجز لشعب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف للمدة (2003-2024)

اسم الشعبة	مج المساحة المخدومة فعلياً بـ(هكتار)	مج المساحة المخدومة حسب المعيار بـ(هكتار)	مج مساحة العجز بـ(هكتار)	نسبة العجز %
الوفاء	1317	645.69	671.31	51%
الكرار	1585	538.3	1046.7	66%
السلام	3127	875.28	2251.01	72%
الغري	1303	645.99	657.01	50%
المهدي	625	438	187	30%
المجموع	7957	3143.26	4813.74	60%

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (2)

يضف الى ذلك هناك مجموعة من المؤشرات التي يؤخذ بها من اجل قياس كفاءة عمل المؤسسات الأمني، فكما أن شعب مكافحة الجرائم تتباين من حيث اعداد الأحياء التي تقع ضمن نطاق عملها، وبناءً على ذلك تتباين مساحة تلك الأحياء وعدد سكانها، فهي ايضا تتباين في عدد المنتسبين والأليات العاملة ضمن كل شعبة، وبناءً على ذلك التباين يتأثر أداء وكفاءة مراكز الشرطة حسب تباين قيم المؤشرات المذكورة بالجدول (4) اذ يُلاحظ وجود تباين في القيم المتحصلة من خلال قسمة عدد الجرائم على قيم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء شُعب مكافحة الجرائم في محافظة النجف الاشرف، أذ اظهرت عدة حقائق منها ان شعبتي (الغري، الكرار) سجلا نسب الجريمة في الهكتار اعلى من بقية الشُعب ،اذ بلغت (5، 4,8) جريمة /هكتار على التوالي، في حين بلغت نسب الشعب (الوفاء، المهدي، السلام) ولنفس المعيار (2,4، 2,2، 0,5) جريمة / هكتار على التوالي، وهذا يشير إلى هناك تباين في سعة مساحة الاحياء المخدومة من قبل الشعب مكافحة الجرائم، في حين سجلت شعبتي (الكرار، الغري) اعلى نسبة الجريمة للسكان اذ بلغت (47,9، 41) جريمة لكل (ألف) نسمة من سكان الأحياء السكنية التي تقع ضمن نطاق خدمتها، وجاءت كل من شعبة (الوفاء، المهدي، السلام) بنسب اقل من ذلك ولنفس المعيار اذ بلغت(22,8، 12,2، 8) جريمة لكل (ألف) نسمة، كما سجلت شعب (الكرار، الغري، الوفاء)، وحسب معيار الجريمة ان اعلى النسب لكل شرطي اذ بلغت (90,8، 89,1، 59,1) جريمة / شرطي على التوالي، وسجلت شعبتي (السلام، المهدي) نسب اقل من ذلك اذ بلغت (22,2، 20,7) جريمة / شرطي على التوالي، في حين بلغ ناتج قسمة الجريمة على عدد الأليات العاملة في شعب مكافحة الجرائم (الكرار، الغري، الوفاء، السلام، المهدي) (1471، 929، 790، 297,227) جريمة / دورية على التوالي.

وبالنظر الى جدول (4) يلاحظ ان القيم المتحصلة للمؤشرات المعتمدة في تقييم أداء وكفاءة مكاتب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف تشير الى وجود عدة معوقات تؤثر بصورة كبيرة في سير عملها وهذه المحددات كالاتي- :

1) تباين بين شعب مكافحة الجرائم من حيث عدد الاحياء التي تقع ضمن نطاق عملها والمساحات اذ تتراوح المساحات بين (625) هكتار (شعبة المهدي) إلى (3127) هكتار (شعبة السلام) وهذا التباين يؤثر في عمل وكفاءة هذا المراكز الأمنية مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الجرائم ضمن قاطع عملها، الامر الذي يتطلب الحاجة إلى عدد أكبر أو أقل من الدوريات.

2) ان الاهتمام بحجم السكان ذات أهمية كبيرة في عملية التغطية الأمنية وذلك من خلال ان زيادة الكثافات السكانية يستدعي جهدًا إضافيًا لتأمين التغطية الشاملة، وهذا الجهد يتطلب موارد بشرية امنية تستطيع ان تغطي المناطق التي تعمل فيها وبخلاف ذلك يظهر العجز والتراجع بعمل المراكز الأمنية، وهذا كان واضح في جميع شعب مكافحة الجرائم ولاسيما شعبتي (الكرار، الغري)

3) التوزيع الجغرافي وأثره على الاستجابة الأمنية، فكلما اتسعت

المساحة مع قلة عدد المنتسبين والدوريات، تراجعت سرعة وكفاءة الاستجابة الأمنية، فضلا عن المسافات الواسعة والطرقات غير المعبدة في بعض المناطق تزيد من صعوبة الحركة.

4) تتميز بعض أحياء منطقة عمل شعب مكافحة الجرائم الجنائية بأنها ذات طبيعة شعبية عادةً ما تتميز بارتفاع الكثافات السكانية الصافية والمشكلات الاجتماعية مثل احياء المحور الشمالي (العسكري، الوفاء) إذ بلغت نسبة الكثافة السكانية الصافية (501، 525) نسمة/هكتار على التوالي، مما يساعد على ارتفاع أعداد الجرائم المرتكبة فيها ، فضلاً عن كون بعضها مناطق عشوائية كما هو الحال في حي (الرحمة، مزارع النجف) او تكون مجاورة لها كما هو الحال في الاحياء (العسكري، المكرمة، الميلاد) مما يجعل من عملية السيطرة الأمنية صعبة في ظل التنوع السكاني والاجتماعي ، والامر ذاته ينطبق في المحور الجنوبي اذ تتميز بعض مناطقها السكنية بانها ذات طابع شعبي مثل منطقة الجديدات بمحلاتها الاربعة والأحياء (الانصار، الشرطة، الثورة) اذ تتميز هذه المناطق بارتفاع الكثافات السكانية فضلاً عن أن بعض المناطق السكنية تتميز بكونها عشوائية مثل منطقة (الشوافع)، أضافة الى محاذاة بعض الأحياء للمناطق العشوائية كما هو الحال في حيي (الشرطة، الثورة) فضلاً عن تواجد بعض الأحياء ذات الطابع الصناعي والتجاري مثل (الصناعي، الحرفيين، عدن) أذ ساعدت هذه الخصائص المكانية والتنوع السكاني وأتساع المساحات على زيادة المشكلات الاجتماعية وإعاقة عمل شُعب مكافحة الجرائم مما أدى الى ارتفاع معدلات الجريمة في تلك المناطق.

5) انخفاض أعداد الآليات المستخدمة في عملية فرض وتطبيق القانون إذ تؤثر بشكل واضح في أداء وكفاءة عمل شُعب مكافحة الجرائم ولاسيما وان أغلبها يستخدم في عملية تنفيذ أوامر القبض، وهذا يعني أن انخفاض أعداد الأليات يؤثر بشكل كبير في أعاقة الكشف عن الجرائم وبالتالي ترتفع معدلات الجرائم الغير مكتشفة وبالتالي تكون إحدى محددات عمل مراكز الأمنية.

جدول (4) نسبة الجريمة الى متغيرات أداء مكاتب مكافحة الجرائم الجنائية ومحددات عملها في مدينة النجف للمدة (2003-2024)

ح \ مساحة هكتار	ح \ سكان لكل ألف نسمة	ح \ شرطي	ح \ دورية	اسم المكتب	الملاحظات	حجم الحاجة
2.4	22.8	59.1	790	الوفاء	تعزيز منتسبين ودوريات	متوسط
4.8	47.9	90.8	1471	الكرار	تعزيز منتسبين ودوريات	مرتفع
0.5	8	22.2	297	السلام	تعزيز منتسبين ودوريات	عالي
5	41	89.1	929	الغري	تعزيز منتسبين ودوريات	مرتفع
2.2	12.2	20.7	227	المهدي	تعزيز منتسبين ودوريات	متوسط

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: بيانات جدول (2)

ومما تقدم يُلاحظ أن جميع شعب مكافحة الجرائم الجنائية العاملة ضمن الحدود الادارية لمدينة النجف تعاني من عدة مشكلات تعمل على أعاقة انسيابية العمل وتقدمة نحو الأفضل، فانخفاض عدد عناصر الشرطة يعني عدم تواجد رجال الأمن في أجزاء من مناطق شعب مكافحة، فتواجدهم في المكان والزمان المحدد يعزز السيطرة والاستقرار الأمني وبخلافه لا يمكن للخدمات الامنية ان تقدم الخدمات لسكان الأحياء والمناطق التي تقع ضمن مجال عملها ، فضلاً ان انخفاض عدد الأليات المستخدمة في عمليات فرض وتطبيق القانون، ولاسيما في تنفيذ أوامر القبض بحق المتهمين، أذ تشكل هذه المشكلة عائق أمام عمل كل الدوائر الأمنية في المدينة، فتنفيذ أوامر القبض يعني كشف الجرائم ولاسيما المهمة منها وهذا يؤثر في تناقص اعداد المجرمين وانخفاض معدلات الجريمة .

كما يلاحظ مما تقدم ان التوزيع المكاني لشعب مكافحة الجرائم الجنائية لم يتوافق مع التوزيع السكاني ومساحات مناطق العمل وعليه ساعد هذا المعوق على خلق فجوه ما بين اعداد عناصر الشرطة العاملة في المراكز الأمنية وبين اعداد والجرائم المرتكبة في الاحياء السكنية؟

الاستنتاجات: توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها:

1) التوزيع العشوائي لشعب مكافحة الجرائم هو أحد الاسباب لارتفاع الجريمة، اذ لم تُراعَ معايير التخطيط الحضري في عملية التوزيع من حيث المساحة واعداد السكان، وهذا أثر سلباً في تباين التغطية الأمنية، اذ بلغت نسبتها في المحور الشمالي (75,8% من المساحة) في حين بلغت (24,2%) في المحور الجنوبي من المدينة .

2) نقص العناصر البشرية والمادية (أفراد الشرطة، الدوريات) يقلل من فاعلية وكفاءة العمل وتحقيق الأمن ويعوق الاستجابة السريعة، مما يسبب ارتفاع معدلات الجريمة، اذ سجلت احياء المحور الشمالي ارتفاع بنسب معدلات الجريمة بلغت (65,8%) من إجمالي الجرائم في المدينة في حين بلغت نسبتها في المحور الجنوبي (34,2.(%

3) المناطق العشوائية والصناعية ومناطق أطراف المدن تشكل بيئة محفزة لانتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها، بسبب ضعف الخدمات الأمنية والبنية التحتية.

4) عدم التوازن بين المساحة وعدد السكان يؤدي إلى عجز في تغطية الخدمات الأمنية، خاصة في المحور الشمالي، اذ سجلت شعبتي (الوفاء والكرار) نسبة مقدرها (90,2%) من اجمالي عدد الجرائم المسجلة في المحور الشمالي، فيما بلغت نسبة الجريمة لكل ألف نسمة في كلا الشعبتين (31,7) جريمة وهذا التباين يشير الى ارتفاع الكثافة السكانية في الاحياء التي تقع ضمن نطاق هذه الشعب ولاسيما في (شعبة الوفاء) ، وزيادة عدد الاحياء التي تقع ضمن نطاق عمل شعبة الكرار اذ تبلغ (14) حي سكني.

5) (60%) من مكاتب مكافحة الجريمة تقع خارج نطاق "نصف القطر الأمثل" (1.6 كم) المحدد من وزارة الإعمار، مما يقلل فعاليتها، وهذا يشير الى ان (40%) فقط من مساحة الاحياء السكنية في مدينة النجف مشمولة بالتغطية الأمنية وهذا يدل على سبب ارتفاع معدلات الجريمة في تلك المناطق.

التوصيات: بناءً على ما جاء به البحث من استنتاجات يضع الباحثان جملة من الحلول والتوصيات

1) زيادة الموارد الأمنية: رفع عدد أفراد الشرطة وتوفير دوريات أكثر وصيانة الآليات المستخدمة، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

2) إعادة التوزيع الجغرافي: إنشاء مكاتب جديدة في المناطق المهملة (خاصة المحور الجنوبي) وفق معايير التخطيط الحضري. واعتماد معايير وزارة الإعمار والإسكان لتحديد نطاق عمل كل مكتب بناءً على المساحة والكثافة السكانية.

3) تحسين التنسيق بين الأجهزة الأمنية: تعزيز التعاون بين مكاتب مكافحة الجريمة والبلديات لتحديد المناطق العشوائية ومعالجتها. استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحليل أنماط الجريمة وتوجيه الموارد بكفاءة.

4) معالجة العشوائيات: تطوير البنية التحتية في المناطق العشوائية وتوفير خدمات أمنية مكثفة فيها. وتنفيذ مشاريع إسكانية منظمة للحد من التوسع العشوائي.

5) رفع الوعي المجتمعي: تنظيم حملات توعوية لأهالي المناطق الخطرة حول أهمية الإبلاغ عن الجرائم والتعاون مع الشرطة.

المصادر:

1) الأميري، خالد محمد علي محمد علي، الأمن القومي المفهوم والأبعاد والنظريات، الشارقة، جامعة الشارقة، 2020.

2) إلى سمير، فيصل بن معيض، استراتيجيات الإصلاح والتنمية الإدارية استراتيجيات التنمية الإدارية ودورها في تعزيز الأمن القومي، مطبعة جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض،2020.

3) الجوعان، كوثر عبد الله، مفهوم الأمن القومي الشامل وأبعاده في شؤون الحياة المختلفة، بحث مشارك في المؤتمر السنوي الرابع لتوافق الآراء، الكويت، 2007.

4) جمهورية العراق وزارة الداخلية، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة مديرية الهياكل والقياسات، حسب الكتاب (74110) في (10 / 7 / 2014)، بيانات غر منشورة، لسنة 2023.

5) القرعاوي، حيدر عطية عبد ناصر، التحليل المكاني للجريمة في مدينة النجف للمدة (2006-2016) رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الكوفة، كلية الآداب،2020.

6) الكيلاني، مضر خليل عمر، مقالات في الفكر الجغرافي المعاصر، المطبعة المركزية – جامعة ديالى، العراق ،2011.

(*)تم جمع أعداد الجرائم وتوزيعها المكاني من سجلات الأساس في

مكاتب مكافحة الجرائم الجنائية في مدينة النجف.

(*)تم حساب أعداد سكان احياء مدينة النجف خلال مدة البحث تطبيق معادلة نمو السكان التالية بالاعتماد على تقديرات مديرية الاحصاء في محافظة النجف لأعداد السكان والمساكن في مدينة النجف الحضر في عام 2009. 0,027×عدد السكان+ عدد السكان= السنة التالية، أو استبدال علامة الموجب بعلامة سالب فتكون النتيجة السنة السابقة.

7) العماري، علاء محمد احمد، العوامل المؤثرة في واقع توزيع افراد الشرطة في قطاع غزة، مراكز شرطة محافظة عزة وارداتها المركزية دراسة حالة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية عزة، 2012.

8) الشهراني، محمد عبد العياش، تأثير العولمة على مفهوم الأمن القومي، مطبعة جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006 .

(9) الحسيني، علي محمد، الجغرافيا الأمنية للمدن الدينية وتأثيرها على عمل الأجهزة الأمنية: دراسة حالة النجف الأشراف، مركز الدراسات الحضرية والإقليمية، بغداد، 2023.